جامعـــة غليـــزان

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

جامعة غليزان
RELIZANE UNIVERSITY

قسم علـــوم تجـــارية

مذكّرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص: ماليـــة و تجـــارة دوليـــة

بعنـــــــــــوان

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية "دراسة حالة غليـــــزان"

The role of small and medium-sized companies in achieving local development «Relizane Case Study»

من إعداد الطالبتين :

- قرابيس خالدة أمال
- ملحة فتحي

تحت إشراف:

د. بن حجوبة حميد

لجنة المناقشة .

.....	ملاح عدة	رئيس اللجنة المناقشة	جامعة غليـزان
.....	بن حراث العربي	مناقشا	جامعة غليـزان

السنة الجامعية: 2022 /2023

أرى لزاما علي تسجيل الشكر و إعلامه و نسبة الفضل لأصحابه، استجابة لقول النبي صلى الله عليه و سلم: «من لم يشكر الناس لم يشكر الله».

وكما قيل: علامة شكر المرء إعلان حمـده، فمن كتم المعروف منهم فما شكر

فالشكر أولا لله عز و جل على أن هداني لسلوك طريق البحث و التشبه بأهل العلم و إن كان بيني و بينهم مفاوز.

كما أخص بالشكر أستاذي الكريم الفاضل المشرف على هذه المذكرة الأستاذ بن حجوبة حميد، فقد كان حريصا على قراءة كل ما أكتب ثم يوجهني إلى ما يرى بأرق عبارة وألطف إشارة، فله مني وافر الثناء وخالص الدعاء.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن العلاقة بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية، في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية غليزان. للوصول الى أهداف هذه الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل البينات التي تم الحصول عليها من خلال تصميم استبيان تم توزيعه على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية، في حين تم معالجة واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، بعد المعالجة والتحليل توصلت الدراسة الى التوصل الى مجموعة النتائج علاقة إيجابية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث كلما ارتقى وارتفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلما ساهم ذلك في رفع مستوى التنمية الاقتصادية المحلية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنمية المحلية المستدامة

Abstract:

This study aims to reveal the relationship between each of the small and medium-sized companies and local development, in achieving sustainable local development in the department of Relizane. To reach the objectives of this study, the descriptive approach and the analytical approach were adopted to analyze the collected data obtained by designing a questionnaire that was distributed to a sample of small and medium-sized companies in this town. While the hypotheses of this study were addressed and tested using the statistical package of social sciences, after treatment and analysis, the study found a positive relationship between small and medium-sized companies, where the higher the performance of small and medium-sized companies, the more it contributed to raising the level of local economic development.

الفهـــرس:

مقدمة: 1

الإشكالية: 2

الأسئلة الفرعية 2

الفوضيات: 2

اهداف الدراسة 3

أهمية الدراسة : 3

مبررات اختيار الوضوع:..... 4

مبرراتشخصيه: 4

مبررات وضوعيه: 4

إطار الدراسة: 4

مهج الدراسة 4

محددات الدراسة : 5

مقدمة الصل: 7

المؤسسات لصغيرة والمتوسطة :..... 7

تعيف m w o t t : 8

حصة المؤسسات لصغيرة والمتوسطةمن السوق..... 11

–الاستقلالية..... 11

– المعيار التنظيمي 11

خصئص المؤسسات لصغيرة والمتوسطة: 12

الادارة والتسيير: 12

المرونة :..... 12

للحجم: 13

اهمية المؤسسات لصغيرة والمتوسطة:..... 13

مصادر تمويل المؤسسات لصغيرة والمتوسطة: 13

مصادر غير رسمية : 14
مصادر الرسمية: 14
* اولا البنوك التجارية "التمويل المصرفي": 14
ثانيا الهيئات والمؤسات المخصصة : 14
1تعريف التنمية المستدامة 14
12-1-تعريف اللجنة العالمية للبيئة للتنمية: 14
1-2-1تعريف البحث منرو: 15
2 تعريف لجنه بورتلاند 1987 15
2- اهداف التنمية المستدامة : 15
1 تحقيق نمو الاقتصادي : 16
2 احترام البيئة الطبيعية : 16
3 تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد : 16
4 تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية القديمة : 16
3- مبادئ التنمية المستدامة : 16
1مبدا التخطيط الاستراتيجي: 16
2 مبدا المشاركة : 17
3 مبدا تحقيق العدالة الاجتماعية بين الاجيال والابناء : 17
4 مبدا الحفاظ على الموارد الطبيعية : 17
5مبدا القيام المستخدم الملث بالدفع: 17
6 مبدا الحكم الرشيد : 17
4- ابعاد تنميه المستدامة : 17
1 البعد البيئي : 17
2 البعد الاجتماعي : 18
3 البعد الاقتصادي : 18
5- مؤشرات التنمية المستدامة: 18

1 المؤشرات والمؤسساتية: 18
2 المؤشرات الاقتصادية: 18
البنية الاقتصادية 19
3 المؤشرات الاجتماعية: 19
4 المؤشرات البيئية: 19
3 العلاقة بين المؤسسات لصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية المستدامة : 20
1 مساهمتها في توازن الجهوي ودعم الاستهلاك : 20
– الدراسات السابقة 24
الدراسة الأولى: 24
–اهداف الدراسة: 24
نتائج الدراسة: 24
دراسة الثانية: 25
اهداف الدراسة: 25
نتائج الدراسة : 25
تميز الدراسة الحالية: 25
خلاصة: 25
تمهيد: 28
1– دراسةسوسيو– إقتصادية لولاية غليزان 28
الموقع: 28
الإطار الجغرافي للولاية: 29
القسيم الاداري: 29
ج– ديموغرافية الولاية 31
دجنب البطالة في ولاية غليزان 34
هـ– مكونات المسيج الاقصي للولاية: 37
المناطق لصناعية ومجلات المشط 37

1-2- واقع ودور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية غليزان 39
1-2-1- توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط و البلديات : 39
تعريف مديرية الصناعة لولاية غليزان: 40
خلاصة الفصل 40
نتائج الدراسة 41
خاتمة 43
توصيات : 43
قائمة المصادر و المراجع: 47

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	صفحة

01	الدوائر و البلديات لولاية غليزان	40
02	عدد السكان المقدر لكل بلدية بتاريخ **2017/12/31**:	42
03	توزيع السكان عن طريق الانتشار **(2022/12/31)**	44
04	توزيع السكان النشطين اقتصاديا والمستخدمين ومعدل البطالة في كل بلدية	46
05	يبين المناطق الصناعية	51
60	يبين مجالات النشاط	51
07	يبين قيمة **معامل ألفا كرونباخ** لجميع عبارات الاستبيان	57
08	يبين قيمة **معامل ألفا كرونباخ لمحاور** الاستبيان	59
09	يبين قيمة **معامل ألفا كرونباخ لفقرات** الاستبيان للمحور الأول	60
10	يبين قيمة **معامل ألفا كرونباخ لفقرات** الاستبيان للمحور الثاني	61
11	يبين قيمة **معامل ألفا كرونباخ لفقرات** الاستبيان للمحور الثالث	62
12	يبين قيمة **معامل ألفا كرونباخ لفقرات** الاستبيان للمحور الرابع	64
13	يمثل نتائج الاجابة على السؤال السابع من المحور الأول	65
14	يمثل نتائج الاجابة على السؤال الأول من المحور الثاني	66
15	يمثل نتائج الاجابة على السؤال الرابع من المحور الثاني	67
16	يمثل نتائج الاجابة على السؤال الخامس من المحور الثاني	68
17	يمثل نتائج الاجابة على السؤال السابع من المحور الثاني	69
18	يمثل نتائج الاجابة على السؤال الثامن من المحور الثاني	70
19	يمثل نتائج الاجابة على السؤال الأول من المحور الثالث	71
20	يمثل نتائج الاجابة على السؤال الرابع من المحور الثالث	72
21	يمثل نتائج الاجابة على السؤال الرابع من المحور الرابع	74
22	يمثل ارتباط السؤال الرابع بالخامس من المحور الثاني	76
23	يمثل ارتباط السؤال الخامس بالسادس من المحور الثاني	77
24	يمثل ارتباط السؤال الرابع بالسادس من المحور الثاني	78
25	يمثل ارتباط السؤال الثالث بالرابع من المحور الثالث	80
26	يمثل ارتباط السؤال الثاني بالثالث من المحور الرابع	83
27	يمثل ارتباط السؤال الخامس بالثامن من المحور الرابع	86
28	يمثل ارتباط السؤال **الرابع من المحور الثاني بالسؤل الثالث مالمحور الثالث**	88
	يمثل ارتباط السؤال الرابع من المحور الثاني بالسؤال الثالث مالمحور الثالث	91

	يمثل ارتباط السؤال الثالث من المحور الثاني بالسؤال الثاني من المحور الرابع	**94**

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يبين توزيع السكان عن طريق الانتشار في الولاية حتى سنة **2022/12/31**	**44**
02	يبين معدلات البطالة في بلديات الولاية	**49**
03	يبين توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط في بلديات الولاية	**53**
04	ارتباط السؤال الرابع بالخامس من المحور الثاني	**74**
05	ارتباط السؤال الخامس بالسادس من المحور الثاني	**76**
06	ارتباط السؤال الرابع بالسادس من المحور الثاني	**78**
07	ارتباط السؤال الثالث بالرابع من المحور الثالث	**80**
08	ارتباط السؤال الأول بالثالث من المحور الثالث	**83**
09	ارتباط السؤال الثاني بالثالث من المحور الرابع	**86**
10	ارتباط السؤال الخامس بالثامن من المحور الرابع	**88**
11	ارتباط السؤال الرابع من المحور الثاني بالسؤال الثالث من المحور الثالث	**91**
12	ارتباط السؤال الثالث من المحور الثاني بالسؤال الثاني من المحور الرابع	**94**

مقدمـــة

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفري للاقتصاد كونها كونها تؤدي دورا هاما في ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة لذا أصبح اهتمام السائد بين دول العالم سوآءا النامية او المتقدمة هو تشجيع ودفع استثمارها والعمل على إيجاد السبل وتوفير المناخ المناسب لنجاحها والارتقاء بها وهذا ماجعلها تكسب أهمية بالغة على الصعيد الدولي والعالمي

وفي الوقت الذي أصبحت فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل الأكثر أهمية امام الدول خاصة النامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز معوقات الاقتصادية جهدت الادبيات التنموية ومنذ عقدين تقريبا على ترويج للتنمية المحلية ومدى النتائج التي يمكن ان تحققها قي معالجة المشاكل الاقتصادية المحلية والوطنية وخاصة بعد ظهور مصطلح الاستدامة ومطالبة مختلف المنظمات بكل اشكالها على دمج متطلبات الارتقاء بهذا النموذج التنموي الجديد الذي تمثل في معنى الاستدامة ضمن جميع مستويات التنمية وعلى جميع الأصعدة الوطنية والمحلية ولقد اكدت هذه الادبيات على ضرورة العمل بهذا الأسلوب في العمل الاقتصادي الاجتماعي والبيئي والذي يعتمد على مبادئ ومناهج اقتصادية واجتماعية بهدف احداث تغيير في أسلوب التفكير بداية من المحلية وصولا الى العالمية ومن هنا أضحت التنمية المستدامة ركن أساسي من ركائن التنمية الوطنية متوازنة ومتوافقة لشرط الاستدامة اذ تسعى الى تحقيق التوازن التنموي المستدام بين

مختلف المناطق بالإضافة الى دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق العمل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

والجزائر كغيرها من الدول التي سعت ومنذ الاستقلال الى إعطاء الأولوية الى المؤسسات الكبيرة للارتقاء بالقطاع الاقتصادي ولكنها عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة من هذه المؤسسات مما أدى الى ضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية وذلك من خلال الاهتمام والتوجه الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد تطور الملحوظ الذي عرفته المؤسسات بعد ازمة الثمانينات التي عرفت الاقتصاد الوطني ان اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء من اجل خلق منظومة مؤسساتية جاهزة لأي

طارئ او تغير جذري التي ترفضها التعاملات الاقتصاد من خلال محاولة الارتقاء بهذه المؤسسات على جميع الأصعدة المحلية ودولية وفي جميع المجالات ولكوننا لا يمكننا الحديث عن دور التنموي دون ان نشير الى مجموعة الخصائص التي تميزها للعب دور كبير ومهم في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال اتباع استراتيجيات تهدف من خلالها الى تدعيم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمحاربة جميع الاخلالات الهيكلية التي تواجهها الهيكلة التي توجهها مختلف المناطق الجغرافية وباعتبار ولاية غليزان من المناطق التي تسعى فيها الجزائر الى دعم التنمية المحلية المستدامة من خلال الاستفادة من العوامل التي تدفع بالولاية الى اللحاق بالركب التي تهدف الجزائر للوصول اليه الاوهو التنمية المستدامة الشاملة بين مختلف مناطقها الجغرافية .

الإشكالية:

كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق ودفع عجله التنمية الاقتصادية المحلية لولاية غليزان؟

الأسئلة الفرعية

ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ماهي ابعاد ومحددات التنمية المحلية؟

الى اي مدى يمكن ان تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة لولاية غليزان؟

ماهي السبل الكفيلة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية غليزان؟

الفرضيات:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة قمنا بصياغه الفرضيات التالية :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعامة أساسية لدفع عجلة التنمية المحلية في ولاية غليزان.

اهداف الدراسة

يهدف هذا البحث عموما الى:

–نشر مخلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتنمية المحلية المستدامة على حد سواء

–ابراز مكانه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن منظور جديد يتمثل في بعد التنمية المحلية المستدامة.

– محاولة راسه وتقييم دور هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية وتسليط الضوء على مدى استفادة ولاية غليزان من الاستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات

أهمية الدراسة :

تنبع هذا البحث من الاعتبارات التالية

ارساء مختلف الافاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كابحا من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة بالتنمية المحلية والمستدامة على حد سواء الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وفي جميع الحالات وعلى جميع الأصعدة المحلية الدولية

لكون التنمية المحلية المستدامة اصبحت من المرتكزات الأساسية لعمليه تحقيق وارساء قواعد التنمية المستدامة الشاملة المتوازنة

الاهتمام الكبير الذي اولته الجزائر لهذه المؤسسات والاصلاحات الكبيرة التي سخرت لتأهيل هذا القطاع

في مختلف جوانبه وعلى جميع الأرصدة

مبررات اختيار الموضوع:

مبررات شخصيه:

الميول الشخصي بالإضافة الى محاوله تطبيق بعض المعارف الشخصية العلمية والنظرية

لكون هذا الموضوع يقع في قلب التخصص بحيث نربط من خلاله المنظومة المؤسساتية بأحد اهم مرتكزات تطبيق التنمية المستدامة الا وهي التنمية المحلية المستدامة

مبررات موضوعيه:

الأهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الآونة الأخيرة

المشاكل المتعددة التي عرفتها المنطقة محل الدراسة والتي خلفت افات اجتماعيه واختلالات هيكليه لم تكن موجودة في السابق والتي تستوجب ايجاد حلول لجدور هذه المشاكل من خلال الاهتمام بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودراسة تقييمه للاستراتيجيات الوطنية لترقيه هذا النوع من المؤسسات والاستفادة من الخصائص التي تميز هذه المؤسسات للارتقاء بالتنبيه المحلية المستدامة للولاية

إطار الدراسة:

الإطار النظري تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها من مختلف الجوانب الا اننا ارتأينا دراستها من خلال التركيز على البعد التنموي المحلي المستدام

الإطار المكاني تمحورت الدراسة الميدانية في مديرية الصناعية ولاية غليزان

الإطار الزماني 2022 2023

منهج الدراسة

من اجل ارساء مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومضمون التنمية المحلية المستدامة ارتأينا الاعتماد على منهج الوصفي التحليلي لمعرفه مختلف المفاهيم النظرية التي تتناول دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية المستدامة

محددات الدراسة :

صعوبة الحصول على المعلومة

قلة المراجع في مديرية الصناعة

قلة استقبالنا من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول:

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة

مقدمة الفصل:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطعات التنموية القادرة على تحقيق اهداف التنمية المحلية نظرا لما لها من خصائص تؤهلها الى الانتشار الجغرافي الواسع في جميع أقاليم الدولة مما يساعد على انتشار الأنشطة الاقتصادية ويعمل على خلق نمو متوازن لقد اثبتت تجارب العديد من الدول مدى قدرة المؤسسات الصغيرة المتوسطة على تحقيق اهداف التنمية المحلية كما اشارت العديد من الدراسات حول العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية الى ان دعم وتطوير هذه المؤسسات من شانه ان يخلق تنمية ذاتية محلية تعتمد على استغلال الموارد الطاقات المحلية

تعد الجزائر من الدول التي شجعت هذا النوع من المؤسسات انطلاقا من انتقالها الى مرحلة اقتصاد السوق التي تزامنت مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مع بداية التسعينات والتي كان من بين نتائجها بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي عملت على تطويره بشكل بالشكل الذي يحقق اهداف التنمية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

على رغم من الاهمية التي تكسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية تنمية الا ان مفهومها لازال يغمره بعض الغموض حيث اختلف الباحثون والمختصون حول ايجاد تعريف موحد بشان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا تعريف الولايات المتحدة الامريكية: حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي تظم ادارة هذه المؤسسات فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مجال الذي تنشط في نطاقه وقد اعتمد القانون

معيار المبيعات وعدد العاملين وطبيعة النشاط لتحديد تعريف أكثر تفصيلا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي

مؤسسات خدمات والتجارة بالتجزئة من 1الى5 مليون دولار كمبيعات سنوية

مؤسسات التجارة بالجملة من 5 الى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية

مؤسسات الصناعة عدد العمال 250 عامل او اقل (الهدى، 2021)

تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعرف الاتحاد الأوربي ممثلا في اللجنة الصغيرة والمتوسطة بانها مستقلة تأخذ أي شكل قانوني تمارس النشاط اقتصادي تشغل على الأكثر 250 شخص لا يتجاوز رقم اعمالها50 مليون يورو او مجموع ميزانيتها 47 مليون يورو(مصطفى، 2020)

تعريف m w o t t :

أجرى هذا الباحث دراسة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسوق الأوروبي المشترك سنة 1966 حاوا من خلالها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى المعايير القديمة اضاف معيار الوصفية تسمح بتحديد تعريف

قلة الاتصال بين مختلف فئات الهرم او بين القمة والقاعدة ضعف التفاوض سواء عند البيع او عند شراء

اندماج ضعيف مع السلطات المحلية واستقلالية كبيرة في (بوحبزة، 2014)

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري:

عرفت المادة 5 من قانون رقم 17 /02 المتضمن القانون التوجيهي لتكور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية على انها مؤسسه انتاج السلع والخدمات والتي تشغل من 1الى 250 فردا ولا يتجاوز رقم اعمالها ال سنوي4 ملايين دينار ولا تتجاوز حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية (الجريدة الرسمية ، 2017)

المعايير المعتمدة في تحديد المؤسسات الصغيرة

هنالك عدة معايير يتم الاستناد عليها في مختلف الدول لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما المعيار القانوني والذي يحدد شكل وحجم المؤسسة ما إذا كانت مؤسسة صغيرة او متوسطة على اساس طبيعتها القانونية فشركات الاموال غالبا ما يكون راس مالها كبير من الشركات الاشخاص ووفقا لهذا المنطق تقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نطاق شركات الاشخاص الا انه هنالك معايير اخرى والتي اخذت بها اغلبية التشريعات وهي كالاتي المعايير الكمية والمعايير النوعية

المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تهتم المعايير الكمية بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروقات بين الاحجام المختلفة للمؤسسات مثل حجم العمالة وقيمة الأصول (سعيد، مدى مساهمة المؤسسات الصغير والمتوسطة الخاصة في التنمية حالة الجزائر، 2007)

معيار العمالة :

تتفق العديد من دول على تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لعدد العمال الذين يشتغلون ويختلف استعمال هذا المعيار من دولة الى اخرى ففي الدول الصناعية فان المؤسسات الصغيرة تضم 500 عاملا على الاقل بينهما في الدول النامية فهذا النوع من المؤسسات يضم 120 عاملا الى 100عاملا وحتى اقل لذلك ما يعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الدول المتقدمة حسب معيار حجم العمالة يعتبر مؤسسة كبيرة في الدول النامية (محفوظ، 2004)

معيار رأسمال :

يعتبر معيار راس المال احد المعايير الاساسية المستخدمة في تكييف حجم المؤسسة باعتبارها عنصرا في تحديد الطاقة الانتاجية للمؤسسة في حين يرى البعض المؤسسات الصغيرة وفقا لهذا المعيار على اساس انها تلك المؤسسة التي لا يتجاوز فيها راس المال المستثمر حدى اقصى معين يختلف باختلاف الدول ودرجة النمو الاقتصادي وغيرها وهنالك دول تستخدم حجم راس المال لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي الى صعوبة المقارنة بين هذه الدول لاختلاف اسعار صرف العملات (شلابي، 2008)

معيار رقم الاعمال :

يعتبر معيار راقم الاعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة واهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم ويستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدراتها التنافسية ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الامريكية واوروبا حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فاقل مؤسسة صغيرة والمتوسطة ويرتبط هذا المعيار اكثر بالمؤسسات الصناعية غير انا هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسب اداء المؤسسة نظرا لأنه في الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع رقم الاعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بان ذلك نتيجة تطور اداء المؤسسة ولكن في الواقع فهو ناتج عن ارتقاء السلع المباعة ولذلك يلجئ الاقتصاديون الى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الاعمال وليس اسمى اضافة الى ذلك يواجه هذا المعيار صعوبة اخرى تكمن في خضوع المبيعات في الكثير من الاحيان الى فترات الموسمية وهذا ما يؤكد لنا ان هذا المعيار ضروري ولكنه غير كافي (حنان، 2013)

المعايير النوعية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يهتم هذا المعيار بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة موضوعية تعكس خصائصها الوظيفية وبتالي حسب هذا المعيار لابد ان يسترقي هذا النوع من المؤسسات شرط او أكثر من الشروط او ممارسة هذه المؤسسات نشاط صغر حجم الطاقة الانتاجية محدودية راس المال استخدام اساليب الانتاج البسيطة محليا

تعتبر الشروط السابق ذكرها الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الاقتصادية وقد استندت الولايات المتحدة الامريكية على هذه المعايير لتحديد مفهوم هذا النوع من المؤسسات ووفقا لمعيار النوعي يمكن القول ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز كتالي

الجمع بين الملكية والادارة: تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بان يكون فيها المالك هو نفسه المسير اذ يتمتع بالاستقلالية الكاملة في ادارة شؤون المؤسسة ولا يتبع لأي جهة عند اتخاذ القرار اذ

يجمع صاحب المؤسسة بين عدة مناصب عمل في ان واحد كتسيير التمويل التسويق عكس المؤسسات الكبيرة التي تتميز بتقسيم المناصب على عدة عمال في الإدارة في هذا النوع من المؤسسات فردية شمولية لان صاحب العمل يتولى معظم المهام الإدارية او يشارك في ممارستها (عمري، 2018)

حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من السوق

ان الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك يرجع الى عدة أسباب أهمها

-صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-صغر حجم نشاط انتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-ضالة راس المال هذا النوع من المؤسسات

-ضيق الأسواق التي تذهب اليها منتجات هذه المؤسسات

-المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتماثل في الإمكانيات والظروف ونتيجة للأسباب السابق ذكرها فان هذا يحد من قدرة هذه المؤسسات في السيطرة على الأسواق او ان تفرض أي نوع من أنواع الاحتكار على عكس المؤسسات الكبرى التي يسمح لها راس مالها وكبر حجم انتاجها وحصتها السوقية وامتداد اتصالاتها وتشابك علاقتها من السيطرة على الأسواق واحتكارها (عمري، 2018)

-الاستقلالية

ونقصد بذلك ان تكون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مستقلة بنسبة معينة في ذمتها المالية ويعود تحديد نسبة هذه الاستقلالية الى كل الدول او منظمة (سليمة، 2017)

-المعيار التنظيمي

تصنف المؤسسة صغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصيتين او أكثر من الخواص التالية الجمع بين الملكية والإدارة قلة مالكي راس المال ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة او خدمة محددة

صغر حجم الطاقة الإنتاجية المحلية الى حد كبير الاعتماد وشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل (السهلاوي، 2001)

خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الكبيرة بمجموعه خصائص التي يمكن اختصارها فيما يلي:

الادارة والتسيير:

يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهوله الإدارة نظرا لبساطه الهيكل التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير الغير المعقد ولا توجد بها لوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الاحيان في شخصيه ملكها فهي إذا تتمتع بالمرونة والاهتمام الشخصي وهذا ما يضمن التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرفاهية بين اللامركزية لأغراض سرعه التنفيذ. (زوبيدة، 2014)

المرونة :

اي استجابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انخفاض الحاصل للحصيلة السوقية بسبب انخفاض الطلب على السلعة المنتجة يكون اكبر في المؤسسات وشركات الكبرى وذلك بسبب اختلاف الكبير في التكاليف الثابتة والتي تعمل على تقليل من الكمية المنتجة فسيعكس ذلك على ارتفاع سعر سلعه في المؤسسات الكبيرة في حين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون تكاليف المتغيرة اعلى واكبر من التكاليف ثابته وبالتالي تستطيع هذه المؤسسات وبمرونة كبيره من تعديل تركيبه تكاليفها وبشكل سريع لمواكبه النقص الذي يطرا على طلب على منتجاتها نهيك عن ميزه الاخرى لهذه المؤسسات فهي اكثر كفاءه في تعبئه وتوظيف المدخرات المحلية وتنميه المهارات البشرية واكتساب الخبرة السريعة وبذلك يمكن اعتبارها مصدرا لتراكم الرأسمالي وللمهارات التنظيمية و مخبر النشاطات والصناعات الجديدة. (قاسمي، 2018)

الحجم:

يمثل الحجم خاصيه مهمه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد ترى الإدارة والمالكين ضرورة بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجمها ولا يتطلع لتأخذ حجم اخر ويكون مرض هذا التطلع للحصول على ميزات التفرد خاصه ترافق اساليب ومناهج عمل هذا المستوى من الحجم ولا ترغب المؤسسة الانتقال الى حجم اكبر رغم توفر فرص المواتية لها ويلاحظ اطار هذه الخاصية بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بقيت بهذا الحجم مرغمه ومضطرة لعدم امكانيه النمو والتوسع لأسباب عديده وهذا فان ميزه الحجم تمثل فوائد مرحليه تحصل عليها المؤسسة وهي تنتقل بعد ذلك الى حجم اكبر وتتوسع المؤسسة. (الدين، 2)

اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهميه كبيره من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم جميعا فهي بداية اساس الانتاج واصل النشاط الاقتصادي.

*** مواجهه مشكل البطالة وتوفير مناصب عمل.**

*** خلق روح التكامل والتنافس بين المؤسسات.**

*** تضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار.**

*** توسيع قاعده الملكية للقطاع الخاص ونشر ثقافه العمل الحر. (الزهراء، 2014 2015)**

مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تلجا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية الى تمويل الذاتي والذي يتم عن طريق الاموال الذاتية والمدخرات الشخصية لصاحب المؤسسة ولكن يتصف القطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول خاصه النامية منها بانخفاض القدرة على الادخار مما يحد من التمويل الذاتي المتاح فيرجع اصحاب هذه المشروعات الى مصادر تمويل اخرى تتمثل في:

مصادر غير رسمية :

وذلك من خلال القوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة الاقتراض من الاهل والاصدقاء والمديونية الرهانات وكلاء البيع وجمعيات الادخار والائتمان ويقدم التمويل الغير رسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات. (كريمة، 2017)

مصادر الرسمية:

وذلك من خلال المؤسسات الرسمية وتتمثل في الجهات التالية. (كريمة، 2017)

*** اولا البنوك التجارية "التمويل المصرفي":**

حيث يقوم البنك بتقديم القروض المؤسسات لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فأئده مقابل هذا القرض وهذا وفقا لشروط الضمانات المتفق عليها بين الطرفين وتنقسم هذه القروض الى قروض استغلاليه قصيره المدى وقروض استثماريه طويله المدى وغالبا القروض الاستغلالية هي الاكثر استعمالا لمواجهه احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا الهيئات والمؤسسات المتخصصة :

احيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية الا ان مصدرها ليس البنوك وانما جهات حكومية متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون حكومية او شبه حكومية او غير ويكون من أبرز اهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الاساسي ليس الربحية وانما المصلحة العامة ويكون نشاطها الابرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1تعريف التنمية المستدامة

12-1-تعريف اللجنة العالمية للبيئة للتنمية:

تعريفها بانها تنميه التي تفي باحتياجات الحاضر دون الاخلال بالقدرة الاجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها (حدادو، 2022)

1-2-1تعريف الباحث منرو:

يعرفها بانها كل مع قد من الأنشطة التي يتوقع ان تحسن الحياة البشرية في سياق يستدم ذلك التحسن هذا التعريف يقر بتعقد الاستدامة وانشطارها وعملياتها ويشير الى عنصر عدم التأكد وذلك انه يستخدم كلمه يتوقع ويركز هذا التعريف على تحسين الحياة البشرية بشرط العمل على استدامتاها (عوالي، 2018)

2 تعريف البنك الدولي يعرفها بانها العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن اتاحه الفرص التنموية الحالية نفسها للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات راس المال الشامل او زيادته المستثمرة عبر الزمن من الواضح هذا التعريف يركز على البعد الرأسمالي وضمان التنمية او ثباته بما لا يؤثر على الحصص الاجيال القديمة مع ترخيص مبادئ العدالة في الحصول على فرص تنموية (علي، 2022)

2 تعريف لجنه بورتلاند 1987

في تقرير مستقبلنا المشترك أشهر التعريف في ادبيه العلمية وحظا بقول واسع ويركز على حماية رصيد الاجيال القديمة وذلك ان الاستدامة تعني وفق تلك اللجنة الشهيرة تلبيه احتياجات الافراد الحاضرة دون الاضرار بقدره الاجيال القديمة على الوفاء باحتياجاتها ويجب التأكد على فكره الجوهرية في هذه التعريف تمكننا من مبدا الحتمية والمحافظة على رصيد الاجيال القديمة

ومن خلال كل هذه التعاريف نستنتج ان التنمية المستدامة تعرف بانها تنميه التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بالقدرة الاجيال القادمة على تحقيق اهدافها وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والاشراف البيئي المسؤولية الاجتماعية (علي، 2022)

2- اهداف التنمية المستدامة :

تسعه التنمية المستدامة من خلال اليات ومحتواها الى تحقيق جمله من الاهداف وتتمثل في (عدالة، 2019)

1 تحقيق نمو الاقتصادي :

حيث يحافظ على راس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية وهذا بدوره يتطلب تطوير المؤسسات وبنى تحتية اضافه الى اداره ملائمه المخاطر وتقلبات لنؤكد لمساوات في تقاسم الثروات بين الاجيال الحاضرة والمستقبل

2 احترام البيئة الطبيعية :

وذلك بتركيز على العلاقة بين النشاطات السكانية والبيئية وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على اساس حياه الانسان

3 تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد :

فتنمية تتعامل مع الموارد على انها نافذه ولذلك تحاول على عدم استنزافها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني

4 تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية القديمة :

وذلك من خلال توعيه سكان وتنميه احساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة العائلة عن طريق اعتماد برامج ومشاريع التنمية المستدامة

5 تحقيق نوعيه حياه افضل لسكان :

وذلك من خلال التركيز على العلاقات بين النشاطات السكان والبيئة وتعمل على ان تكون العلاقة تكامل وانسجام

3– مبادئ التنمية المستدامة :

تتمثل مبادئ التنميه المستدامة في (علي س.، 2015)

1مبدا التخطيط الاستراتيجي:

اي التخطيط للأمد البعيد في القيام بالمشروعات مبدا الدمج اي دمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في عمليه صنع القرار

2 مبدا المشاركة :

المجتمع بمختلف شرائحه

3 مبدا تحقيق العدالة الاجتماعية بين الاجيال والابناء :

اي العدالة في توزيع الموارد الطبيعية بين الابناء الجيل الواحد وبين الاجيال الحالية والاجيال المستقبل

4 مبدا الحفاظ على الموارد الطبيعية :

وذلك من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية سواء نافذه او متجدده بطريقه لا تفوق قدرتها على التجدد

5مبدا القيام المستخدم الملوث بالدفع:

اي يجب على كل من يستخدم الموارد الطبيعية او من يلوث البيئة ان يدفع مقابل ذلك الاستخدام لأجل معالجه بقايا ذلك

6 مبدا الحكم الرشيد :

ان يكون الحكم على شفافية في وضع القرار ومشاركه المواطنين في صنعه مبدا على الرفع الوعي وذلك عن طريق تعليم وسائل الاعلام حتى يتم الاستيعاب كل فئات المجتمع للقضايا التنمية

4- ابعاد تنميه المستدامة :

قامت الولايات المتحدة في عام 1984 بإيجاد استراتيجية تنموية طاوله المدى تؤخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وأوكلت المهمة الى الدول الصناعية والدول النامية وسميت بالمفوضيات الدول للبيئة والتنمية ولقد اقرت هذه المفوضية الى ان التنمية المستدامة تتضمن ثلاث ابعاد او محاور وهي كما يلي (علي ن.، 2012)

1 البعد البيئي :

يركز البعد البيئي لتنميه المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بي بيئي حدود معينه لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف وفي حاله تجاوز تلك الحدود فانه يؤدي الى تدهور النظام

البيئي وعلى هذا الاساس يجب وضع الحدود امام الاستهلاك والنمو السكني وتلوث وانماط الانتاج السيئة واستنزاف المياه وغيرها (طري، 2019)

2 البعد الاجتماعي :

يركز على العدالة والمساواة في توزيع الثروات والخدمات الاجتماعية كصحه وتعليم والمشاركة السياسية مما يؤدي الى تحقيق العدالة الاجتماعية ومستوى معيشي أفضل (بولحية، 2018)

3 البعد الاقتصادي :

يتمثل في الانعكاسات والنتائج الاقتصاد وكيفية تحسب النفقات الصناعية حيث تظهر اهم عناصر هذا البعد في نمو الاقتصادي المستدام لكفاءة راس المال الاشباع الحاجات الأساسية والعدالة الاجتماعية

– ان تطبيق نظام اقتصادي مستدام يسمح بإنتاج سلع وخدمات لإشباع الرغبات الإنسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر بفرض تغير جذري في انماط الانتاج والاستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية والبحث عن اساليب أكثر فعالية للحاجات الاقتصادية دون الاضرار بالبيئة كالتقليل من التلوث بجميع انواعه (مغراوة)

5– مؤشرات التنمية المستدامة:

تنقسم من مؤشرات التنمية المستدامة الى أربع مؤشرات اقتصاديه اجتماعيه بيئية مؤسساتية .

1المؤشرات والمؤسساتية:

ويمكن تلخيصها فيما يلي الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة تنفيذ الاتفاقيات العالمية المصادقة عليها عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 شخص خطوط الهاتف الثابت واجهزه الهاتف المتحرك لكل 1000 شخص عدد الأجهزة التلفزة والراديو الاتفاق على البحث والتطوير كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي الخسائر البشرية والاقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية (مهنا، 2009)

2 المؤشرات الاقتصادية:

وتشمل القضايا البيئية الاقتصادية وانماط الانتاج والاستهلاك

البنية الاقتصادية

حيث تتحدد من خلال معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي والميزان التجاري للدولة ونسبه المديونية الخارجية والمحلية من الدخل الوطني مدى المساعدات التي تحصل عليها الدول ونسبه الاستثمار في معدل الدخل الوطني ب انماط الانتاج والاستهلاك:

حيث تحولت معظم الدول الى انماط الانتاج والاستهلاك غير المستدام والتي تستنزف الموارد بشكل سريع وغير مدروس ويمكن قياس ذلك من خلال مدى الكثافة استخدام الموارد في الانتاج ومعدل الاستهلاك الفرد من الطاقة كميات النفايات وتدويرها مدى توفر المواصلات (علي ب.، 2022)

3 المؤشرات الاجتماعية:

المساواة الاجتماعية الفقر ويقاس عن طريق نسبه السكان الذين يعيشون تحت خط فقر ونسبه السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل

المساواة بين الجنسين ويمكن قياس ذلك من خلال المقارنة نسبه متوسط الاجور الاناث بالنسبة للمتوسط اجور الذكور

الصحة العامة: حالة التغذية، الوفاة، الاصحاح، الرعاية الصحية

التعليم: من خلال مستوى التعليم الامية

الامن: من خلال عدد الجرائم.

السكن: نسبة المساحة المسقوفة لكل شخص

السكان: النسبة المئوية لنمو السكاني. (علي س.، 2015)

4المؤشرات البيئية:

- **الغلاف الجوي**

تغير المناخ: يتم قياسه من خلال انبعاث ثاني اكسيد الكربون

ترقق طبقة الا وزون: من خلال استهلاك الموارد المستنزفة للأوزون

نوعية الهواء: يقاس من خلال تركيز ملوثات الهواء في المحيط بالمناطق الحظرية

- الا راضي:

- الزراعة: ويتم قيساها من خلال مساحة الاراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية واستخدام الاسمدة والمبيدات الزراعية

الغابات: وتقاس من خلال نسبة الاراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بالمساحة الكلية

الحضر: ويقاس بمساحة الاراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة او مؤقتة

- البحار والمحيطات:

المناطق الساحلية: وإذا مقياسيها بتركيز الطحالب في المياه الساحلية ونسبه السكان الذين في المناطق الساحلية

مصائد الاسماك: وتقاس بوزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية

- التنوع الحوي:

الأنظمة البيئية تقاس بحساب المناطق المحلية مقارنه بالمساحة الكلية ومساحه الأنظمة البيئية الحساسة

الانواع: يتم قياسها بالنسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض

– المياه العذبةمن ناحية النوعية والكميات المياه .

3 العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية المستدامة :

1 مساهمتها في توازن الجهوي ودعم الاستهلاك :

1– التوازن جهوي: تعمل المؤسسات صغيره ومتوسطة على تحقيق التوازن الجهوي ما بين المدن والارياف حيث انه بسبب ظروف السيئة التي تعاني منها المناطق الريفية من الانخفاض وتدني في

مستوى التعليم وتكوين وارتفاع عدد العاطلين عن العمل فان الضرورة الاقتصادية والاجتماعية تقتضي توجيه عدد من الاستثمارات نحو المناطق الريفية ومن التجارب التي صار يضرب بها المثل عن دور المؤسسات صغيره والمتوسطة في تطوير هذه المناطق تجربه اليابانية التي اثبتت كفاءتها في مجال التعاون بين الارياف للقيام بالأنظمة المنتجة المعتمدين في ذلك على الموارد الأولية التي يحصلون عليها من المصنع الكبير ويعتبر ذلك تكاملا اقتصاديا .

2- دعم الاستهلاك: تغطي المؤسسات الصغيرة المتوسطة طلب المحلي على المنتجات التي يصعب اقامه صناعيات كبيره لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نسطي بالأفراد في الدخل القومي كما ان الانخفاض النسبي في الاجور العاملين بالمؤسسة الصغيرة يؤدي لان تكون قابليه الاستهلاك هنا ما يؤدي الى زيادة حجم الاستهلاك الكلي نسبه لتوجيه كل او معظم دخلهم نحو الاستهلاك وبصفه خاصه نحو سلعه المحلية الاكثر تداولا ولاستهلاكا .

3- تدعيم دور المشاركة الوطنية في التنمية الاقتصاد القومي: تدعم مؤسسات صغيره والمتوسطة احدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في التنمية الاقتصادية لأنها تعتمد على رؤوس الاموال الوطنية والمدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها كما انها لا تجذب رؤوس الاموال الأجنبية ومن ثم فان تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركه الافراد المجتمع في التنمية وتساهم في الاعداد الوطنيين الصناعيين وتكو الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين (عماد، 2015)

4- اهميه المؤسسات تغرم المتوسطة في امتصاص البطالة: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في الدول المتقدمة او النامية المحرك الاساسي في الاقتصاد من خلال الدورة الاساسي الذي تلعبه في تخفيض من حده البطالة لذلك يجب العمل على تدعيم هذا النوع من المؤسسات والعمل على ترقيه من اجل خلق مناصب شغل وتوفير يد العاملة كما ان هنالك مجموعه من الخصائص السابقة الذكرى التي تساعد المؤسسات المصغرة على امتصاص البطالة ومن بين هذه الخصائص الاعتماد على التكنولوجيا البسيطة ذات العالية والتي لا تتطلب رؤوس اموال كبيره خاصه بالنسبة للدول النامية وهذا لملائمتها سواء البيئية الاقتصادية او الاجتماعية مما يؤدي الي انخفاض التكلفة الاستثمارية الازمة لفرص العمل (الاوروجزائرية، 2016 2017)

5- اهميه المؤسسة التغير المتوسطة في الادخار: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات حجم صغير اي هي ليس بحاجه لرؤوس الاموال ضخمه التي تستخدمها المؤسسات الكبيرة فهي تتطلب اموال قليله من خلال الادخار الخاصة بالأفراد بغرض استثمارها وامتصاص جميع الاموال الكامنة لدى صغار المستثمرين (القادر، 2014 2012)

6- توطين السكان وتقليل من حركه الهجرة: ان ظروف المعيشة صعبه الخاصة في الدول النامية جعلت سكان الريف يهاجرون الى المدن لتقرب من المرافق العامة الضرورية للحياة وفرص العمل وقد أسفر النزوح الريفي عن العديد من المظاهر السلبية منها الضغط على الخدمات المرافق العامة الامر الذي جعل العديد من الدول تتبنى سياسات ترمي الى تثبيت السكان بتدعيمهم بنشاطات اقتصاديه ولا سيما القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عمار، 2010)

7- استغلال الموارد المحلية: تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد المحلية العاطلة لان طلب هذه المؤسسات على راس المال محدود ومن ثم فان المدخرات القبلية قد تكوني كافيه لإنشاء المشروع الامر الذي يؤدي الى زيادة الانتاج وست حاجيات المناطق المحلية ثم ان هذه المؤسسات باستغلال الموارد الموجودة في المناطق المحلية ستؤدي الى ترشيد قوه العرض والطلب في الاسواق السلع والخدمات من خلال تنويع تشكيله المنتجات وانخفاض الاسعار (الساسية، 2014)

8- دعم المقاولاتية الابتكار والإنتاجية : لقد ارتفعت مساهمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الديناميكيات الابتكار خلال العقود الأخيرة ومع نمو الدخل الطلب المتخصص في الاسواق الناشئة والتكنولوجيا السريعة وتيره التفسير مكانتها من تعزيز مزايا النسبية وتقليل العيوب الهيكلية الناجمة عن القيود الموارد وقدرتها المحدودة على جني وفارات الحجم كما ان طبيعة النشاط المؤسسات صغيره والمتوسطة تفرض عليها الاعتماد على الموارد البشرية والابتكار حيث اقر back et al بانها لأنها مؤسسات قادره على الابتكار خلال مختلف مراحل الانتاج وبتكاليف استثمار قليله في البحث والتطوير بسهوله تحصلها على الابحاث الأكاديمية وما تتوصل اليه الابحاث التي تقوم بها المؤسسات الكبيرة كما ان صغار الرأسمالية يدفعها ويحفزها للابتكار وخلق طرق جديده للعمل

وطرح المنتجات المحسنة المتطورة والمبتكرة وبصفه عامه كلا من المقاولتية والابداع اساس النشاط المؤسسات صغيره والمتوسطة وخاصيه ملازمتان لها وفي الواقع مثلت المؤسسات تغرى والمتوسطة في اوروبا بنسبه حوالي 20% من براءة الاختراع التي تعد كأحد المعايير الابتكار في مجالات البيولوجيا الحيوية (عباس، 2021)

9- توزيع العدل للدخول : نتيجة تواجد عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق البلاد الواحدة والتي تعمل في ظروف تنافسيه واحده وتمكن من جعل النشاط الاقتصادي يتدرب من الاعداد الهائلة للأفراد والعمل على خلق فرص العمل وتخفيف من حده الفقرة على مستوى كامل جهات البلد بحيث يكون التركيز على المناطق الكبرى اهمال المناطق الريفية والصحراوية او المناطق النائية منه وبالتالي ينشا نوع من العدالة في توزيع الدخول المتاحة وهو ما تفقده العديد من المؤسسات الكبيرة التي تعمل في ظروف غير تنافسيه (عدوكة، 2012)

10- دعم الناتج المحلي: فهي تعتبر اداه ذات فعالية في توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال قدرتها واعتمادها على الخدمات المحلية بصفه اوليه الامر الذي يؤدي بها الى زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي كما انها تعمل على انتاج بدائل للواردات من السلع لتوفير حاجه السوق من السلعة الاستهلاكية والسلع الوسيطة (سليمة ب.، 2018).

11 – توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القيام بتوزيع صناعات الجديدة على المدن الصغيرة والارياف والتجمعات السكانية النائية وهذا ما يعطيها فرصه اكبر لاستخدام الموارد المحلية وتنميتها وتلبيه الاحتياجات الاسواق المتواجدة في تلك الاماكن كما تساعد المؤسسات صغيره متوسطة على تنويع الهيكل الانتاج وذلك لأنها لا تعتمد على المنتج الواحد بل انها منتشرة في مختلف انواع الصناعات والخدمات المختلفة بالإضافة الى ذلك فهي تصلح لكافه القطاعات الصناعية وهذا ما يساعدها على مدى المؤسسات الكبيرة بقطع العيار والمستلزمات الانتاج المكملة لها كما تتنافس المؤسسات صغيره المتوسطة مع المؤسسات الكبيرة في عده مجالات وهي تظهر بعده اشكال وذلك من خلال تحسين المنتوج النوع الخدمات الاسعار الى اخره (سليمة ب.، 2018)

-الدراسات السابقة

ان أي دراسة علمية لا يمكن ان تنطلق من فراغ اذ لابد من الاعتماد على الدراسات السابقة سوآءا بالانطلاق من نتائجها او ما وصلت اليه او محاولة تقيد ما وصلت اليه من خلال ادخال المتغيرات او معطيات جديدة غابت عن الباحثين السابقين وانطلاقا منها بأخذ زاوية جديدة لا يتم الاهتمام بدراسة من قبل والاعتماد عليها في تدعيم البحث الذي يتم اجراءه وقد تناولنا موضوع: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية غليزان.

الدراسة الأولى:

مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحيق التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر – من اعداد الطالبين: عرقوب على بطاهر بختة

-الإشكالية: كيف يمكن ان تدرج التنمية المحلية في تفعيل التنمية المحلية دراسة حالة في الجزائر

-اهداف الدراسة:

-معرفة فيما تتمثل معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكشف عن مقومات التنمية المحلية

-الكشف عن مقومات التنمية

-الكشف عن الدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر

نتائج الدراسة:

-هناك العديد من المعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحجم العمالة يعتبر من أهمها لما لها من التركيز على قدرة المؤسسة في زيادة حجم التشغيل

-حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلها تتمتع بجملة من الخصائص

-يعاني نظام الإدارة المحلية في الجزائر من عدة مشاكل تعطل التنمية المحلية منها ما يتعلق بجوانب سياسة تنظيمية ومنها ما يتعلق بالجانب المالي مصدر تمويل التنمية حيث تعاني اغلب البلديات من

العجز المالي يعود هذا العجز الى إمكانية تفوير موارد موارد جبائيه محلية كافية والبلديات في الجزائر تشكل بناءا على عدد السكان دون مرعاه الجوانب الأخرى

دراسة الثانية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كألية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

اهداف الدراسة:

-معرفة خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-الكشف عن الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

نتائج الدراسة :

-قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق الحضرية

-الدور الإيجابي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

تميز الدراسة الحالية:

لقد قمنا من خلال دراستنا الحالية بتوصل الي العديد من النتائج أهمها

-الخصائص المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمكنها من تحقيق أهدافها المرجوة والاستمرارية في نشاطها

-الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

-توصل الى اهم المؤشرات والابعاد ومبادئ التنمية المستدامة

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا اليه في الفصل فيمكننا القول ان مفهوم التنمية المستدامة بات يحتل اهتماما كبيرا من الباحثين والاقتصاديين ذلك لأنه منهج ومدخل يمكننا الانتقال من خلاله بالمجتمع من حاله التخلف

والركود الى التقدم والقوه والسير في طريق النمو الاقتصادي والارتقاء به الى ما هو افضل وسد حاجيات وتلبيتها للسكان المحليين بجهودهم الذاتية والمساندة هيئات الحكومية لهم وتعتبر افضل مدخل لتحقيق التوازن بين مختلف الجهات وداخلها ومن هنا اضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اولى واهم متطلبات لتحقيق التنمية المستدامة و هذا لدورها المحوري في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال اعتباراتها وخصائصها المميزة لها .

دراسة ميدانية

لمساهمة قطاع

المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في التنمية

المحلية بولايـة

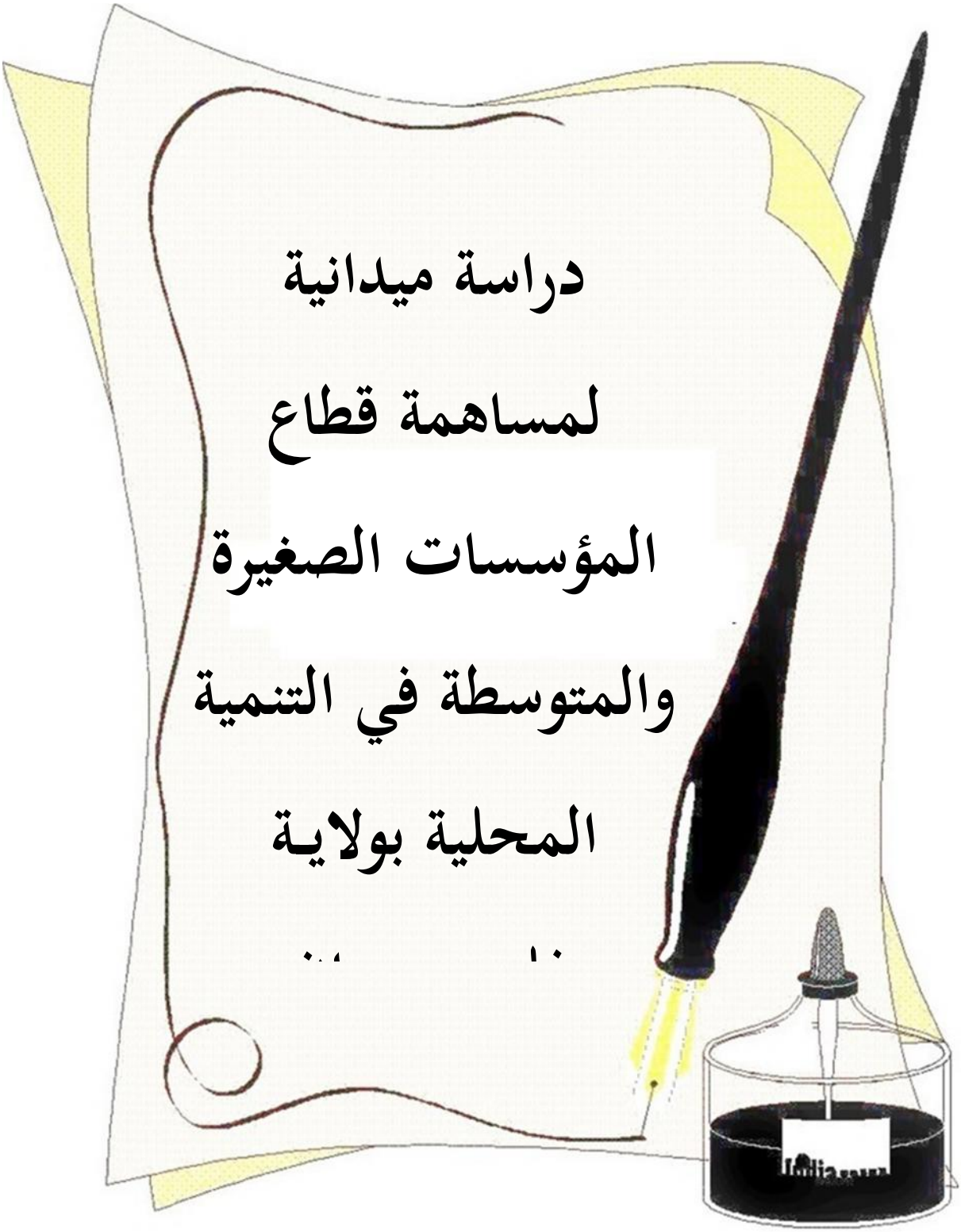

تمهيد:

ان اهتمام الجزائر بموضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة لم يكن وليد الصدفة وانما جاء من خلال تبني منظومة متكاملة على جميع الأصعدة المحلية والدولية بغية ترقية ودعم هذا النوع من المؤسسات الذي بات يحتل مكانة كبيرة ضمن الهيكلة الاقتصادي وخاصة بعد الأهمية الكبيرة التي اكتسبتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان التحول الذي عرفه الاقتصاد المخطط الى نظام الاقتصاد الحر اين تأكد الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة عامة والتنمية المحلية المستدامة الخاصة وهذا الشيء الذي دفع بالجزائر الى وضع استراتيجية متكاملة هدفها تنمية هذه المؤسسات ومحاربة المشاكل والمعوقات التي تعتبر العائق الذي يعطل هذه المؤسسات للتطورات والتحديات التي يواجه الاقتصاد الوطني

1- دراسة سوسيو- إقتصادية لولاية غليزان

الموقع:

تقع ولاية غليزان على الخط الوطني رقم 04 الرابط بين الجزائر العاصمة وعاصمة الغرب الجزائري "وهران " مما أهلها أن تكون همزة وصل بين الغرب والوسط و الشرق والجنوب فهي بذلك تحتل موقع إستراتيجي ممتاز اقتصاديا وتجارياً إذ يحدها من الشرق ولاية الشلف ومن الغرب من ولايتي معسكر ومستغانم، ومن الشمال من ولاية مستغانم ومن الجنوب كل من ولايات تيسمسيلت وتيارت؛ تبعد عن العاصمة بحوالي 350 كلم وعن مدينة وهران بـ 150 كلم، تمتد على رقعة جغرافية مساحتها 487232 كم2 معظمها أراضي فلاحية خصبة وبذلك تعتبر ولاية فلاحية بامتياز. حيث تتكون من (38) بلدية مقسمة إلى ثلاثة عشر (13) دائرة.

بلغ عدد سكان الولاية في آخر تعداد للسكان والسكن لعام 2022، 401 921 نسمة، بكثافة تقدر بـ1,89 نسمة / كم2. كما يغلب على سكان الولاية الطابع الريفي ويتمركزون في البلديات الواقعة على سهول مينا والمنخفضات.

الإطار الجغرافي للولاية:

يتكون الإطار الطبيعي من ثلاث مناطق متميزة. في الشمال؛ جبل الظهرة الذي يغطي دوائر ما زونة وسيدي محمد بن علي وجزء من بلدية الحمري.

في الجنوب؛ منطقة الونشريس الجبلية التي تمتد من الشرق إلى الغرب في جنوب الولاية. جزء من جنوب الدائرة وادي ارهيو ودائرة عمي موسى عين طارق والرمكة متصلة إلى الغرب من جبل بني شقران من بلدية سيدي امحمد بن عودة والقلعة وتحتل سهول مينا و المنخفضات الجزء المركزي من الولاية.

التقسيم الاداري:

إدارياً ، يتكون إقليم ولاية غليزان من 13 دائرة و 38 بلدية موزعة على النحو التالي :

جدول رقم(3-1) الدوائر و البلديات لولاية غليزان

الدائرة	البلديات
غليزان	غليزان – بن داود
المطمر	المطمر– بلعسل بوزقزة – سيدي خطاب – سيدي امحمد بن عودة
يلل	يلل – القلعة – عين الرحمة – سيدي سعادة
زمورة	زمورة – دار بن عبد الله – بني درقن
منداس	منداس – سيدي لزرق – واد السلام
واد ارهيو	واد ارهيو – المرجة سيدي عابد – وريزان – لحلاف
جديوية	جديوية – الحمري – ولاد سيدي الميهوب
الحمادنة	الحمادنة – واد الجمعة
عمي موسى	عمي موسى – الولجة – ولاد العيش – الحاسي
الرمكة	الرمكة – سوق الحد

عين طارق	عين طارق – حد الشكالة
مازونة	مازونة – القطار
سيدي امحمد بن علي	سيدي امحمد بن علي – مديونة – بني زنطيس

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية غليزان .

خريطة ولاية غليزان

ج- ديموغرافية الولاية

جدول رقم(3-2)عدد السكان المقدر لكل بلدية بتاريخ 2022/12/31:

البلدية	عدد السكان في 2022/12/31	البلدية	عدد السكان في 2022/12/31
غليزان	190 268	لحلاف	10 730
بن داود	18 821	جديوية	46 595
المطمر	17 980	الحمري	10 665
سيدي امحمد بن عودة	6 819	ولاد سيدي الميهوب	7 980
سيدي خطاب	14 409	الحمادنة	27 230

بلعسل بوزقزة	13 069	واد الجمعة	24 995
يلل	54 317	عمي موسى	40 177
سيدي سعادة	17 977	الولجة	2 068
القلعة	11 952	ولاد العيش	9 306
عين الرحمة	12 295	الحاسي	3 115
زمورة	41 347	عين طارق	12 830
دار بن عبد الله	3 616	حد الشكالة	7 020
بني درقن	13 197	الرمكة	5 389
منداس	18 904	سوق الحد	3 243
سيدي لزرق	5 883	مازونة	48 017
واد السلام	9 602	القطار	16 480
واد ارهيو	91 609	سيدي امحمد بن علي	25 669
المرجة سيدي عابد	7 834	مديونة	34 951
وريزان	23 201	بني زنطيس	11 842
المجموع على مستوى ولاية غليزان			921 401

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية غليزان .

ونوضح توزيع السكان عن طريق الانتشار كالتالي:

جدول رقم(3-3) توزيع السكان عن طريق الانتشار (2022/12/31)

	نسبة السكان	سكان	سكان منطقة	سكان

	نهاية 2022	المناطق الحضارية	شبه حضارية	منطقة الريف
ولاية غليزان	921 401	561 234	126 362	233 805

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية غليزان .

نلاحظ من خلال بيانات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية غليزان أن توزيع السكان في المناطق الحضارية يمثل أغلبية بنسبة 61% يليها المناطق الريفية بنسبة 25% و في الأخير المناطق شبه الحضارية بنسبة 14% ،و نوضح ذلك بيانيا حسب الشكل التالي:

شكل رقم(3-1) يبين توزيع السكان عن طريق الانتشار في الولاية حتى سنة 2022/12/31

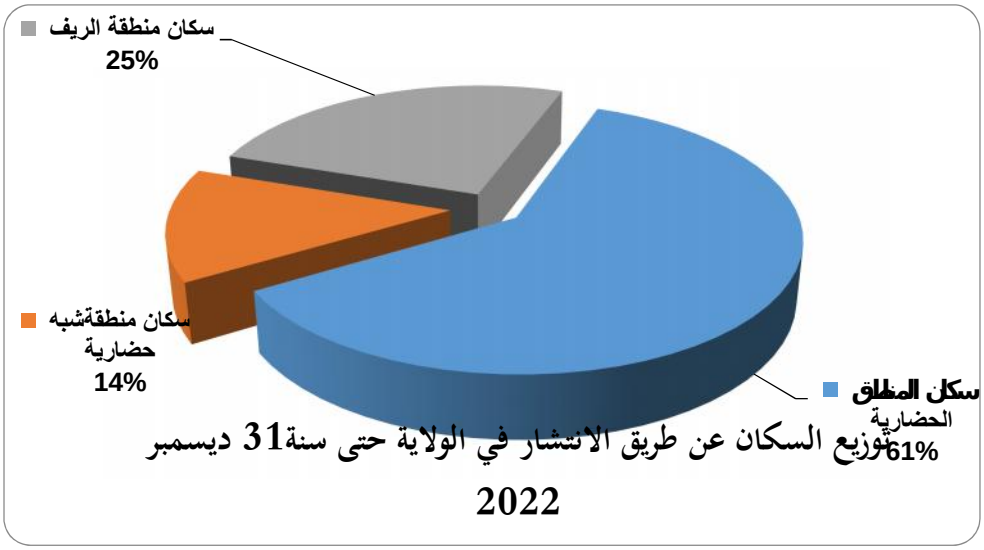

توزيع السكان عن طريق الانتشار في الولاية حتى سنة31 ديسمبر 2022

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية غليزان

د–نسب البطالة في ولاية غليزان

يعد هاجس البطالة أحد أهم معوقات عملية التنمية المحلية للولاية لذلك سنحاول عرض مجموعة من الاحصائيات مبرزين مختلف معدلات البطالة على مستوى البلديات للولاية موضحة حسب الجداول و البيانات الشكلية التالية:

جدول رقم(3–4) توزيع السكان النشطين اقصاديا والمستخدمين ومعدل البطالة في كل بلدية

البلدية	مجموع السكان	السكان الناشطون	السكان العاملون	السكان العاطلين عن العمل	نسبة البطالة
غليزان	190 268	124 674	167 068	17 796	14,27
بن داود	18 821	12 253	1 190	980	8,01
المطمر	17 980	11 688	2 722	850	7,27
سيدي امحمد بن عودة	6 819	4 487	644	120	2,67
سيدي خطاب	14 409	9 366	2 616	950	10,14
بلعسل بوزقزة	13 069	8 495	970	150	1,77
يلل	54 317	35 600	5 344	258	0,72
سيدي سعادة	17 977	11 685	1 289	88	0,75
القلعة	11 952	7 769	536	60	0,77
عين الرحمة	12 295	7 992	280	61	0,76
زمورة	41 347	26 876	4 892	270	1,00
دار بن عبد الله	3 616	2 350	117	55	2,34

بني درقن	13 197	8 578	772	41	0,48
منداس	18 904	12 287	929	120	0,98
سيدي لزرق	5 883	3 824	258	88	2,30
واد السلام	9 602	6 242	348	47	0,75
واد ارهيو	91 609	59 546	10 225	11 086	18,62
المرجة سيدي عابد	7 834	5 092	347	117	2,30
وريزان	23 201	15 081	1 682	450	2,98
لحلاف	10 730	6 974	456	219	3,14
جديوية	46 595	31 386	5 198	950	3,03
الحمري	10 665	6 932	266	217	3,13
ولاد سيدي الميهوب	7 980	5 387	328	67	1,24
الحمادنة	27 230	17 915	1 527	988	5,51
واد الجمعة	24 995	16 246	2 342	219	1,35
عمي موسى	40 177	26 215	4 466	2 906	11,09
الولجة	2 068	1 444	410	244	16,90
ولاد العيش	9 306	6 049	1 925	156	2,58
الحاسي	3 115	2 025	226	55	2,72
عين طارق	12 830	8 339	1 771	232	2,78
حد الشكالة	7 020	4 563	235	115	2,52
الرمكة	5 389	3 560	310	70	1,97

سوق الحد	3 243	2 300	155	64	2,78
مازونة	48 017	31 211	6 152	6 750	21,63
القطار	16 480	10 712	423	644	6,01
سيدي امحمد بن علي	25 669	16 685	2 932	741	4,44
مديونة	34 951	22 718	2 410	755	3,32
بني زنطيس	11 842	7 797	350	344	4,41
ولاية غليزان	921 401	602 343	234 111	49 323	8,19

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية غليزان .

سجل معدل البطالة على مستوى ولاية غليزان ،معدل منخفض نسبيا يقدر بنسبة 08% بالمقارنة مع المعدل الوطني للبطالة لسنة 2022، كما نلاحظ أن معدل البطالة ينحصر بين 0% و 03% في حوالي (63%) أي ثلثي بلديات ولاية غليزان، هذا ما يفسر تراجع معدلات البطالة كما نوضحه في الشكل التالي:

شكل رقم(3-2) يبين معدلات البطالة في بلديات الولاية

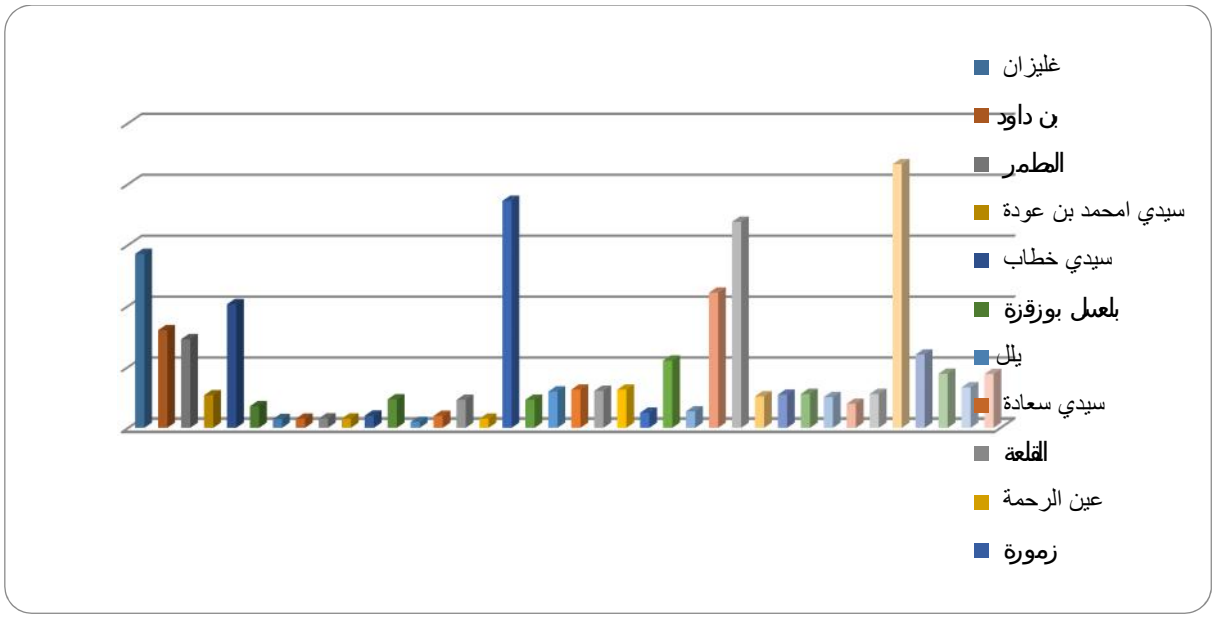

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية غليزان

هـ- مكونات النسيج الاقتصادي للولاية:

المناطق الصناعية ومجالات النشاط

تعزز ولاية غليزان ب(15) منطقة نشاطات صناعية على أرضية مساحتها الاجمالية ب (3 463 204,41 م^2) موزعة على (13) بلدية بمجموع (943) قطعة منها 189 قطعة ممنوحة ، كما تتوفر الولاية على منطقة صناعية ببلدية سيدي خطاب بمساحة إجمالية تقدر ب (5 000 000,00 م^2) و هي المنطقة التي تعد حاليا قطبا صناعيا مهما بولاية غليزان .نوضح المعطيات كالأتي:

جدول رقم(3-5) يبين المناطق الصناعية

الرقم	البلدية	الموقع	المساحة الكلية (م2)	المساحة المتوفرة (م2)	عدد القطع الممنوحة
01	سيدي خطاب	م.سيدي خطاب	5 000 000,00	4 055	323

				488,00	

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية غليزان .

جلول رقم(3-6) يبين مجلات المشط

الرقم	الموقع	البلدية	المساحة الكلية (م2)	المساحة المتوفرة (م2)	عدد القطع الكلي	عدد القطع الممنوحة
01	م.ن بلعسل 1	بلعسل بوزقزة	433 650,00	1 800,00	145	2
02	م.ن بلعسل 2	بلعسل بوزقزة	2 279 991,00	398 693,46	248	61
03	م.ن عمي موسى	عمي موسى	44 953,00	4 016,00	100	33
04	م.ن سيدي سعادة	سيدي سعادة	34 700,00	0,00	30	0
05	م.ن مازونة	مازونة	92 448,00	3 506,00	97	3
06	م.ن جديوية	جديوية	60 595,41	0,00	38	0
07	م.ن واد ارهيو	واد ارهيو	78 868,00	13 852,00	96	13
08	م.ن منداس	منداس	79 849,00	55 300,00	79	63
09	م.ن واد الجمعة 1	واد الجمعة	30 287,00	5 577,00	22	5
10	م.ن واد الجمعة 2	واد الجمعة	50 000,00	0,00	31	0
11	م.ن زمورة 1	زمورة	5 000,00	2 000,00	5	5
12	م.ن زمورة 2	زمورة	10 000,00	10 000,00	1	1
13	م.ن س.م. بن علي	س.م.بن علي	9 625,00	0,00	8	0
14	م.ن لحلاف	لحلاف	18 122,00	1 400,00	35	3
15	م.ن س.م.بن عودة	س.م. بن عودة	235 116,00	0,00	8	0

المجموع	3 463 204,41	496 144,46	943	189

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية غليزان .

1-2- واقع ودور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية غليزان

سندرس واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية على مستوى الولاية في اطار مديرية الصناعة لولاية غليزان مع تركيزنا على هذه الاخيرة.

1-2-1- توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط و البلديات :

يتبين واقع ودور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجدول رقم (1-1) في الملحق 01 وكما سنوضحه بيانيا في الشكل التالي:

شكل رقم(3-3) يبين توزيع المؤسساتحسبقطاع النشاطفي بلديات الولاية

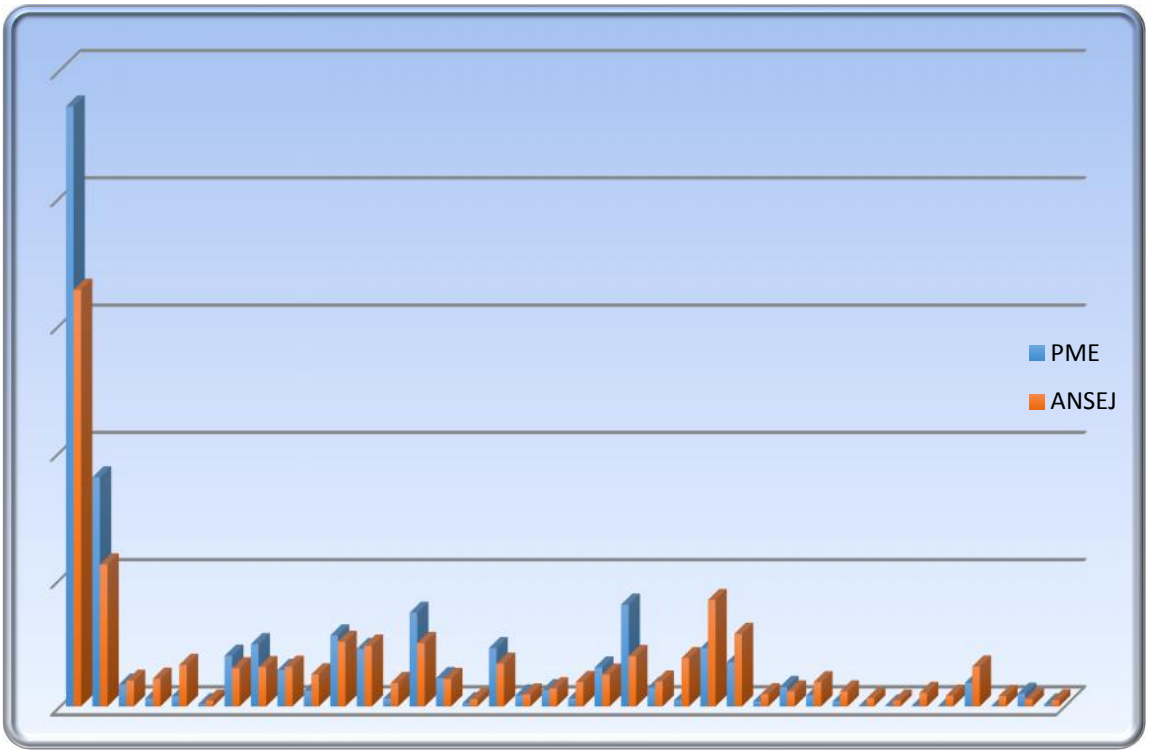

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات مديرية المناجم و الصناعة.

حسب المعطيات المتوفرة، فإن ولاية غليزان تتوفر على حوالي 7000 مؤسسة تتوزع على 38 بلدية وعلى مختلف قطاعات النشاط ،حيث تتركز معظم المؤسسات في كل من البلديات (غليزان ، واد رهيو ، مازونة) وهذا راجع بالدرجة الأولى لعامل الكثافة السكانية.

لكن رغم ذلك، لا زال هناك نقص كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل بلوغ الأهداف المرجوة لتحقيق تنمية محلية مستدامة.

تعريف مديرية الصناعة لولاية غليزان:

هي إدارة عمومية ذات طابع محلي وطنيا وضيفيا لوزارة الصناعة والمناجم حيث يعتبر قطاع الصناعة والمناجم من القطاعات الهامة والاساسية في نفس الوقت وتقدم المديرية دورا هاما في معالجة المسائل المتعلقة بالصناعة والمناجم وتعمل أيضا على تطبيق سياسات ترقية وتطوير المؤسسات الاقتصادية الصناعة وتعمل أيضا على تطبيق سياسات ترقية وتطوير المؤسسات الاقتصادية والصناعية والإنتاج الصناعي وتنفيذها وتطبيقها وتسهر أيضا على تطوير وتقوية النسيج الصناعي الوطني وكذا تحرص على توفر الشروط الضرورية لبروز مؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة .

خلاصة الفصل

لقد توصلنا في هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم بنسبة ضئيلة في التنمية المحلية المستدامة على مستوى ولاية غليزان رغم الموقع الجغرافي الإقتصادي و ذلك راجع إلى عدة أسباب أهمها قلة الابتكار و التنوع و هذا لافتقارها إلى ثقافة الإبتكار في المنتجات و الخدمات و انحصارها في الإعتماد على أنشطة تقليدية محدودة مما يعيقها على

القدرة على التأمين في سوق العمل ، نقص البنى التحتية حيث تعاني ولاية غليزان من نقص البنة التحتية اللازمة لدعم نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قد يكون هناك نقص في الطرق و المواصلات و الخدمات اللوجيستية الأخرى مما يعيق عملية الإنتاج و التوزيع و كذلك قلة الدعم الحكومي حيث تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في غليزان من نقص الدعم الحكومي مما يؤدي إلى نقص التمويل المتاح لهذه المؤسسات و تفتقر إلى الدعم الفني و التدريب المناسب لتحسين أدائها و تطويرها و الأهم من ذلك التوزيع العشوائي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما يؤدي إلى بتر روح التعاون بين هذه المؤسسات و هذا ما يضعف دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية في الولاية .

نتائج الدراسة

-نقص الدعم الحكومي الذي يدعم هذا النوع من المؤسسات.

-نقص الخدمات اللوجستية في ولاية غليزان مما يصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمة نقل المواد الأولية والبضائع.

-التوزيع العشوائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية الذي يصعب التعاون والتنافس بين المؤسسات.

-عدم وجود تعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في ولاية غليزان.

-عدم وجود منافسة بين هذه المؤسسات مما يبتر روح الابتكار والابداع لهذه المؤسسات.

-ندرة الأسواق في ولاية غليزان التي تعرف وتدعم منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خـــاتمة

خاتمة

بعد تطرقنا في بحثنا هذا إلى مختلف المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي فصلنا فيه كذكر الخصائص والاهمية ومصادر التمويل ونرجو أن نكون قد أعطينا ولو صورة جزئية عن هذا النوع من المؤسسات الذي أصبح يشكل أحد أهم مفاصل الاقتصاد المعاصر لما له من خصائص مكنته ان يكون قاطرة النمو الاقتصادي .

كما حاولنا شرح وإزالة الغموض عن التنمية المحلية حيث فصلنا في هذا المفهوم وتطرقنا لذكر اهم الخصائص والمبادئ والمؤشرات وابعاد هذا المصطلح لما له من أهمية على صعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

كما ارتأينا أن نذكر الأدوار المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية فهي كما أسلفنا توفر مناصب شغل وتساهم في رفع مستوى الدخول وتساهم في التوازن الجهوي بين مختلف المناطق والاقاليم . ولهذا أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رائدا حقيقيا للتنمية المستديمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها قطاعا منتجا للثروة وفضاءا حيويا لخلق فرص العمل وبالتالي فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ولكن الذي يجب أنن نوضح نقطة جد مهمة من خلال هذا البحث انه لكي تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمساهمة في التنمية المحلية المستدامة يجب ان توفر لها السلطات التسهيلات والاستراتيجيات والمساندة لتحقيق الأهداف المرجوة والمطلوبة منها ولان السلطات ادركت أهمية هذه المؤسسات وانطلاقا من إرادتها الاستراتيجية لتدعيم هذا القطاع باستحداث العديد من الهياكل و المراكز من بينها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية وكذا صندوق ضمان القرض إضافة على المشاتل ووكالات دعم إنشاء المؤسسات التي الهدف منها النهوض بهذا القطاع ومرافقته..

توصيات :

–إقامة المعارض والأسواق لتعريف بالمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

–صياغة برنامج وطني للترويج للمنتجات الوطنية عمومًا، مع التركيز على مخرجات المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

–ضرورة إيجاد الهيئات الخاصة التي ترعى المؤسسات والصغيرة والمتوسطة، للإرشاد والتوجيه والمساندة.

–ضرورة التركيز وبناء علاقة قوية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

–انشاء هيئات ومنظمات هدفها الأساسي هو حماية المنتجات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–محاولة الرفع من المستوى التكنولوجي لهذه المؤسسات.

–توفير مصادر تمويل لهذه المؤسسات بأسعار فائدة تناسب راسماها وقدراتها المالية

–تقديم الدعم والتسهيلات.

–ضرورة انشاء قطاعات ترافق وتساند هذه المؤسسات من مرحلة الانشاء الى غاية الانفتاح السوقي وتوسعت .

.–هيئة المناخ التشريعي والمؤسسي والرقابي نحو دور الأكثر فاعلية.

– تخفيض الرسوم الجمركية ، على مدخلات الصناعات والقطاعات الإنتاجية. الأخرى.

–تشجيع ومحاولة اخراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التقيد الى الانفتاح والمساهمة في رفع الصادرات الوطنية.

ما يمكن أن نختم به توصياتنا بهذا الشأن هو وجوب تجسيد تعاون وتفاعل حقيقي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وبين فعاليات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية المعنية في تحديد استراتجيات عمل واضحة، ومحددة، لتنفيذ الآليات المرسومة والبرامج والخطط المسطرة لنهوض بهذه المؤسسات وتحقيق الأهداف المرجوة وضرورة أن تنشأ هذه المنشآت بمختلف أنشطتها القطاعية في ظل

الحماية الحكومية (مبدئيًا) بعيدًا عن أجواء المنافسة الدولية، للإسهام بتوجيهها لخدمة السوق المحلي أولا.

قائمـــــة
المصـــادر
والمراجـــع

قائمة المصادر و المراجع:

1. الاوروجزائرية, ا. ع .70 71 .(2017 2016) .بسكرة.
2. الجريدة الرسمية.(2017) .
3. الدين, ب. ن .(2) .الاهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.6 .
4. الزهراء, ب. د .(2015 2014) .اثر المرافقة المقولاتية في انشاء المؤ سسات الصغيرة والمتوسطة مصغرة ابتكاريه .ورقلة, الجزائر.
5. الساسية, ع ,2014) .ديسمبر .(دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية . *مجلة الابحاث الاقتصادية والادارية*.96 ,
6. السهلاوي, خ. ع .(2001) .معدل وعوامل انتشار المنشات الصغيرة والمتوسطة في الملكية العربيه السعودية.311 312 ,*41* .
7. القادر, ي. ع .(2012 2014) .دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة . .67وهران.
8. الهدى, ب. ن .(12 ,2021) .مدى ملائمة معيارforsmes ifts للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .375 ,*16* .الجزائر.
9. بوحبزة, ب. ج .(2014) .*مجله الاستراتيجية والتنمية* .173 ,*4* ,الجزائر.
10. بولحية, ف. ب .(2018) .التنمية البيئية المستدامة في الجزائر .*مجلة المنار للبحوث الاقتصادية والسياسية*.311 ,*2* ,
11. حدادو, ر .(2022) .التمويل الاخضر كاحد ادوات الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر . *مجلة مقريزي للدرسات الاقتصادية والمالية* .55 ,الجزائر.
12. حنان, غ. ع .(2013) .*واقع وافاق النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة* , .(p. 3)وادي.
13. زوبيدة, س ,2014) .ديسمبر .(المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالية لتحقيق التنمية المحلية المستادمة في الجزائر.235 .

14. سعيد, ب ,2007) .نوفمبر .(مدى مساهمة المؤسسات الصغير والمتوسطة الخاصة في التنمية حالة الجزائر .*مجلة العلوم الانسانية*.

15. سعيد, ب .(s.d.) .مدى مساهمة المؤسسات الصغيره والمتوسطة في التنمية حاله الجزائر.

16. سليمة, ب .(2017) .المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كداة فعالة .*مجلة الاقتصاد*.2015 ,*2* ,

17. سليمة, ب. ح ,2018) .ديسمبر .(هيئات الدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .*مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*.45 ,

18. شلابي, ع .(2008) .*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديدللتنمية في الجزائر* .(p) , .(05سكيكدة.

19. طري, ا. ح .(2019) .التنمية المستدامة في الجزائر .*مجله الابحاث والتنمية*.131 ,*6* ,

20. عباس, د. ع .(12 ,2021) .تاثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية الجزائرية على القيمة المضافة الوطنية .*مجلة العلوم الانسانية*.1638 ,*8* ,

21. عدالة, غ. ن .(2019) .الدور التكنولوجيا والاتصال في تحقيق التنمية المستدامة .*مجلة الاستراتيجيى والتنمية* 217 ,الى 217.

22. عدوكة, د. ع ,2012) .ماي .(الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة واقع وافاق .11 .ام بواقي.

23. على, س. م .(s.d.) .اهمية الادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

24. علي, ب .(2022) .التنمية المستدامة مفهومها ابعادها مؤشراتها حالة مؤشرات الاداء البيئي العالمي .*مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية*.275 ,*6* ,

25. علي, س. م .(2015) .اهمية الادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة .*مجلة الاقتصاد والتنمية*.177 ,

26. علي, ن. ب .(2012) .التنمية المستدامة في الصناعية التقليدية في المملكة العربيةالسعودية . .48السعودية.

27. عماد, ا .(2015) .المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التنمية السوسيو اقتصادية .*مجلة التنمية وادارة الموارد البشرية*.

28. عمار, ع .(2010) .دور المؤسساتالصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية .*مجلة العلوم وعلوم التسيير* .176 ,سطيف.

29. عمري, ب .(2018) .*اشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*.307 ,

30. عوالي, خ. ب .(2018) .افاق وابعاد التنمية المستدامة في ظل الاستخدام المتجدد .*مجله المقريزي للدرسات الاقتصادية*.169 ,

31. قاسمي, ن. س .(2018) .دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية . *مجلة الاقتصاد المال والاعمال*.56 .*3* ,

32. كريمة, م. ا .(12 ,2017) .البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .*مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي* .199 ,*2* ,الجزائر.

33. محفوظ, ج .(2004) .مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها .*مجلة العلوم الانسانية*.

34. مصطفى, ر. س .(2020) .المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالية لتحقيق التنمية المحلية .*3* . الجزائر.

35. مغراوة, ف. ب .(s.d.) .التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العلمي .*مجلة الادارة والتنمية*.158 ,*6(6)* ,

36. مهنا, ر. د .(2009) .التخطيط من اجل التنمية المستدامة .*مجلة دمشق للعلوم الهندسية* ,*25* , 498.